



ميليشيات طرابلس تفاقم الفوضى

ميليشيات السراج تذكى التوتير على الحدود مع تونس

المئات من التونسيين يقتحمون معبر رأس جدير

التي تُسيطر على المعبر الحدودي من الجانب الليبي، لها علاقة بتصريحات وزير الدفاع التونسي عماد الحزقي، التي وصف فيها القوات الموالية لحكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج بأنها "ميليشيات"، ذلك أن عملية الإقحام للمعبر بالطريقة التي تمت، ما كانت لتحدث لولا تساهل أو تواطؤ الجانب الليبي.

وذهب آخرون إلى القول إنه ما كان بإمكان التونسيين العالقين في ليبيا الإقحام على ما فعلوا لو لم يحصلوا على ضوء أخضر من أفراد الميليشيات الليبية، وذلك في سياق عملية تمهيدية لإبعاد الانتظار عن خطة تكتيكية لها علاقة بتطور الأوضاع التونسية في محاولة للتقليل من شأن الإقحام جاء قبل ساعات قليلة من إقدام ميليشيات حكومة السراج على شن هجوم فاشل على قاعدة الوطية العسكرية.



أحمد المسامري

الجيش أحبط هجوما للميليشيات على قاعدة الوطية العسكرية

واستهدف سلاح الجو التابع للجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، رتلا تابعاً لميليشيات حكومة الوفاق جنوب مدينة العجيلات كان في طريقه للهجوم على قاعدة الوطية.

ويأتي ذلك الأمر في الوقت الذي أعلن فيه الانتداب الرسمي باسم القيادة العامة للجيش الليبي، اللواء أحمد المسامري، أن الميليشيات الإرهابية والإجرامية قامت مساء الاثنين بالتقدم نحو قاعدة الوطية العسكرية بغرب البلاد "جس نبض قوات الجيش".

وأكد في تدويته له في فيسبوك أن قوات الجيش "تصدت لها، حيث تمكنت من الاستحواذ على سيارة مسلحة ومدرعة تركية".

ولفت إلى أن قوات الجيش التي سيطرت على بلدة العقرية، طارت المهاجمين إلى منطقة جميل المحاذية للمعبر الحدودي رأس جدير، والتي تتمركز فيها كتيبة جمال الغائب.

أذكت أحداث تدافع حشود من المغتربين التونسيين العالقين على رأس جدير المعبر الرئيسي مع ليبيا، المخاوف من أن تكون هذه العملية مفتعلة من قبل ميليشيات حكومة الوفاق، المدعومة من تركيا، في رسالة يرى مراقبون أنها تشير إلى مدى التوتر في العلاقات بين الجارتين نتيجة المواقف المرتبطة للسلطات التونسية من الأزمة الليبية.

وتتمت عملية الإقحام بطريقة استعراضية وسط شعارات مناوئة للدولة التونسية ومطالبة بإسقاط النظام، تخللتها هتافات التكبير التي جعلت معبر "رأس جدير" يتحول في جانبه التونسي إلى ساحة ساخنة، لم يعرف مثلها من قبل.

وتداول ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو تظهر تدفق المئات من التونسيين على معبر رأس جدير الحدودي بعد أن تجاوزوا البوابة الحدودية من الجانب الليبي.

وأظهرت مقاطع الفيديو في موقع فيسبوك، الأوسع انتشاراً في تونس، المئات من التونسيين وهم يقتحمون حواجز البوابة الرئيسية للمعبر الحدودي، ومع ذلك سعت السلطات التونسية إلى محاولة التقليل من شأن ما حدث، حيث نفت وزارة الداخلية تعرض المعبر الحدودي إلى عملية إقحام.

وقالت في بيان لها، إنه "خلافاً لما تم تداوله بخصوص دخول مواطنين تونسيين للتراب التونسي عنوة، فإنه تم قبول 652 تونسياً، يتواجدون حالياً على مستوى المعبر الحدودي رأس جدير، من جانبه التونسي".

وأمام هذا الوضع، الذي أثار نقاط استهجان عديدة، وهو اجس كثيرة، تباينت آراء المراقبين حول أبعاد هذا الإقحام الجماعي.

واعتبر البعض ما حصل ردة فعل متوقعة من التونسيين العالقين في ليبيا على بطء استجابة السلطات الرسمية التونسية لمطالبهم بالسماح لهم بالعودة إلى ديارهم عبر فتح المعبر المغلق منذ منتصف مارس الماضي ضمن إطار الإجراءات والتدابير المتخذة للحيلولة دون تفشي فيروس كورونا المستجد.

ولم يتردد البعض الآخر في وصفه بأنه رسالة مُشفرة من الميليشيات

الحكومة التونسية ترد على الفساد في زمن كورونا بتبريره

السلطات القضائية تبدأ التحقيق في صفقة كمادات مشبوهة

محللين للتلاعب بالمساعدات والتبرعات وشبهات استغلال النفوذ بهدف احتكار البضائع. كما أفادت الهيئة استناداً إلى مصادرها بوجود شبهة تلاعب في صفقة شراء التحاليل السريعة التي أعلنت عنها الصيدلية المركزية.

وأكد الويني أن الهيئة يصلها يوميا ما يقارب 200 إشعار يتعلق بشبهات فساد وخرق الإجراءات واستغلال السلطة والنفوذ منذ بدء عملية رصد الفساد في أثناء حالة الطوارئ التي فرضها انتشار فيروس كورونا المستجد في 21 مارس الماضي.

وأشار إلى أن هيئة مكافحة الفساد تحيل الملفات حسب درجة خطورتها سواء إلى الوزارات المعنية بالممارسات التي تم رصدتها أو إلى القضاء إذا كانت هناك شبهات جرائم، مؤكداً أن التنسيق يكون بصفة مباشرة مع قاعات العمليات في وزارتي التجارة والداخلية بحسب صفة المسؤول الذي تجاوز القانون.

وقال إن "هيئة مكافحة الفساد ركزت خلية لمجابهة أزمة كورونا تنظر في الملفات الخطيرة من بينها صفقة الكمادات بين وزير الصناعة ونائب البرلمان أو نقائص في كراس الشروط التي تتعلق بتناج 30 مليون كمادة واقية خلال الفترة القادمة".

وفي خضم هذا، اعتبر رئيس لجنة الإصلاح الإداري والحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام في البرلمان بدر الدين القمودي، الثلاثاء، أن الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد لا يبرر ما قام به وزير الصناعة.

وأعلن في تصريح لإحدى الإذاعات المحلية الخاصة أن الزباني أرسل للجنة اعتذاراً كتابياً الاثنين الماضي عن عدم إعلام أعضائها دخوله في مشاورات لصناعة مليوني كمادة، مشيراً إلى أن النائب عن تحيا تونس لم يكن على علم بأن ذلك يعد تجاوزاً للقانون.

وكان الحزب الحر الدستوري، الذي تقوده عبير موسى، ويعتبر أحد أبرز أحزاب المعارضة، قد شن هجوماً على حكومة الفخفاخ بسبب "صفقة الكمادات المشبوهة".

واعتبر الحزب في بيان نشره الثلاثاء تصريحات رئيس الحكومة بخصوص الصفقة "تشرعاً لخرق القانون وإطلاقاً ليد المسؤولين والمواطنين لتجاوز التشريعات وتجاهلاً لمخولمة مكافحة الفساد ومحاولات مبطنة للتأثير على القضاء الذي تعهد بالملف".

ولفت الحزب إلى أن التفويض الذي بيد الفخفاخ يهدف إلى تجاوز كل العراقيل التي تعترض الإدارة لاتخاذ القرارات الضرورية لمواجهة الوباء لا إصدار مرسوم يمكن من تعليق الفصول القانونية التي تمثل عائقاً أمام الإسراع في إبرام صفقة الكمادات والانطلاق في تبيض الفساد.

اختزلت قضية صفقة الكمادات المشبوهة بين وزير الصناعة وأحد نواب البرلمان، أحد رجال الأعمال في مجلس النواب، مدى تغلغل الفساد في مفاصل الدولة وتعكس تغافل السلطات عن حدود تضارب المصالح بين المسؤولين الذين يستغلون نفوذهم في وقت تحاول فيه البلاد الخروج من أزمة وباء كورونا التي تحولت إلى صراع بين الطبقة السياسية.

ويبدو واضحاً أن الحكومة التونسية وفي هذا الظرف الحرج الذي تمر به البلاد في ظل انتشار جائحة كورونا مضطرة لتفهم بعض الممارسات التي تدخل تحت مظلة الفساد والقبول بها كإجراء وقائي. وهذا الأمر يفسره تصريح وزير الصناعة في إحدى وسائل الإعلام المحلية، الذي قال فيه "عندما يتعلق الأمر بصحة التونسيين نضع القانون على جنب".

ويتعزز ذلك الموقف بقول رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ في آخر حوار تلفزيوني معه إن "الأمر مجرد اجتهاد"، مؤكداً أن تصرف الوزير قانوني لأنه جاء بناء على أوامره بإيجاد الحلول العاجلة للتعامل مع الأزمة حيث انتقد الفخفاخ البيروقراطية التي عادة ما تتسبب في تعطيل سير الملفات ويقر على اتخاذ الإجراءات التي تعجل بحل الملفات.

وفي المقابل، تسعى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعب دور مؤثر في ما يتعلق بمحاربة هذه الممارسات.



صالح بن يوسف

اعتذر إذا كنت ارتكبت خطأ حول الكمادات رغم أنني لم أخطئ



وائل الويني

يصل الهيئة يومياً 200 إشعار بشبهات فساد واستغلال النفوذ

وتكشف مسؤول الإعلام في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وائل الويني، في تصريح خاص لـ"العرب" عن بدء التحقيقات الأمنية والقضائية في شبهة الفساد في طلبية الكمادات.

وأكد الويني أن هيئة مكافحة الفساد لم تكف بإصدار البيانات في ما يتعلق بتجاوز القانون، بل تقوم بدورها إذ أحالت ملف صفقة الكمادات بين وزير الصناعة وعضو مجلس نواب الشعب إلى القضاء في الـ18 من أبريل بكل ما يحتويه من قرائن وشهادات تحصلت عليها في جلسات الاستماع التي عقدتها منذ تعهدها بالملف في 11 أبريل.

وأصدرت هيئة مكافحة الفساد الاثنين الماضي بياناً أعلنت فيه عن "مخالفات متعلقة بشبهات الانحراف بالمليون كمادة واقية دون المرور عبر الإجراءات القانونية المعمول بها في مثل هذه الحالات. ولم تفتح الحكومة تحقيقاً في هذا الملف رغم ما يعتره من شبهات فساد وتضارب مصالح.

نسرین رضاني

تونس - لم يهدأ الجدل في تونس حول طلبية لإنتاج كمادات واقية يعمل عليها مصنع على ملك نائب في البرلمان منذ أن نشرت وسائل إعلام تونسية الخبر قبل أيام، خاصة أن الحكومة لم تتخذ أي إجراء قانوني في هذا الملف رغم شبهتي الفساد وتضارب المصالح اللتين تحومان حوله.

وفي محاولة للتغطية على هذه "الفضيحة"، قدم وزير الصناعة صالح بن يوسف اعتذاره أمام جلسة استماع له بالبرلمان الثلاثاء، حيث قال "اعتذر إذا كنت ارتكبت خطأ.. رغم أنني لم أخطئ". وهذه الطلبية المشبوهة والمثيرة للجدل ليست سوى عنوان كبير لملف أوسع حول الفساد في تونس في زمن كورونا.

وتكشف مصادر رسمية تونسية عن وجود ممارسات لمسؤولين محليين خرّقوا القانون باستيلائهم على مساعدات مالية أو مواد غذائية وأساسية كانت موجهة للمحتاجين، فيما عمد آخرون لتوزيع كميات مادة السميد الذي يشهد نقصاً في الأسواق على مناطق معينة مقابل حرمات مناطق أخرى من الحصول على هذه المادة.

وأما البعض من المسؤولين المحليين في قطاع الصحة فقد استولوا على أجهزة ومواد طبية كانت في الأصل تبرعات للمستشفيات التي يديرونها.

وورد إعلان أن تونس تعيش حالياً "حالة حرب" ضد انتشار فيروس كورونا في البلاد على السنة العديدة من المسؤولين الكبار في البلاد وعلى رأسهم رئيس البلاد قيس سعيد ورئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، ورددها بدهم العديد غيرهم من المسؤولين والسياسيين والخبراء والشخصيات العامة وحتى المواطنين العاديين.

لكن ردة فعل الحكومة والتي فوض لها مجلس نواب الشعب صلاحية إصدار التشريعات في هذا الظرف الاستثنائي، بدت مثيرة للتساؤلات على ما حملته من استهتار واستهانة بتواصل مباشر بين وزير الصناعة محمد الصالح بن يوسف وعضو مجلس نواب الشعب جلال الزياتي.

ويملك الزياتي مصنعاً للنسيج، وكان يهدف الاتصال المباشر مع وزير الصناعة إلى الاتفاق من أجل إنتاج 2 مليون كمادة واقية دون المرور عبر الإجراءات القانونية المعمول بها في مثل هذه الحالات. ولم تفتح الحكومة تحقيقاً في هذا الملف رغم ما يعتره من شبهات فساد وتضارب مصالح.



في تقاطع نيران المصالح

الجزائر تريد مبعوثاً أممياً إلى ليبيا «على المقاس»

الأمي أنطونيو غوتيريش في السابع من مارس الماضي، لمنصب ممثل خاص ورئيس بعثة دعم الأمم المتحدة في ليبيا.

وأفاد دبلوماسيون في وقت سابق بأن غوتيريش يبحث عن شخصية جديدة لتولي منصب المبعوث الأممي إلى ليبيا، بعد أن رفضت واشنطن تأييد ترشيح لعمامرة.

وباعت جميع الجهود الدبلوماسية التي قادتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالفشل في وقف إطلاق النار، ما دفع المبعوث الأممي غسان سلامة إلى تقديم استقالته.

يستأنع أن يختار رجلاً مشهوداً له بكل الأزمات". وأضاف "تفكير الأمين العام للأمم المتحدة في اختيار جزائري شيء يزرع فينا الفخر والاعتزاز بما أنجزته الدبلوماسية الجزائرية".

ولفت إلى أن عدم تعيين لعمامرة مبعوثاً إلى ليبيا قد يأتي "استجابة لاعتبارات محلية تحركها بعض الأنظمة التي ليست لها مصلحة في حل مشكلة الشعب الليبي".

وكان وزير الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة المحسوب على التيار الإخواني أعلن سحب موافقته على الاقتراح الذي قدمه له الأمين العام

الجزائر - عكس موقف الرئاسة الجزائرية حول تمسكها بتعيين مبعوث أممي "على المقاس" لحل النزاع في ليبيا اهتمام أعلى هرم في السلطة بهذه المسألة التي باتت محل جدل متصاعد.

وقال الناطق الرسمي باسم الرئاسة الجزائرية، حنّذ أوسعيد بلعبد، في بيان الثلاثاء إنه "لا يمكن أن يتم أي شيء في ليبيا دون موافقة الجزائر أو ضد مصالح البلاد".

وأكد بلعبد أن عدم تعيين وزير الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة مبعوثاً لليبيا "ليس فشلاً للجزائر، بل فشل للأمين العام الذي لم